

الفهرس

الصفحة

7	 مقدمة
11	المبحث الأول: التعريف بالمراجعة القانونية
13	المطلب الأول: ماهية المراجعة القانونية
14	الفرع الأول: معنى المراجعة القانونية
14	أولاً: معنى المراجعة القانونية
16	ثانياً: عناصر عملية المراجعة القانونية
17	ثالثاً: أهداف المراجعة القانونية
19	الفرع الثاني: أهمية المراجعة القانونية ومزاياها
19	أولاً: أهمية المراجعة القانونية
21	ثانياً: مميزات المراجعة القانونية
23	المطلب الثاني: التأصيل القانوني للمراجعة القانونية

الفرع الأول: مبررات المراجعة القانونية وأساسها	
القانوني	23
أولاً: مبررات المراجعة القانونية	23
ثانياً: الأساس القانوني للمراجعة القانونية	25
الفرع الثاني: خصوصية المراجعة القانونية	29
أولاً: تمييز التدقيق من المراجعة القانونية	29
ثانياً: تمييز بيان الرأي القانوني من المراجعة	
القانونية	33
ثالثاً: تمييز التفتيش القانوني من المراجعة القانونية...	34
المبحث الثاني: الأصول الاجرائية للمراجعة	
القانونية	35
المطلب الأول: حدود المراجعة القانونية ومعاييرها	36
الفرع الأول: حدود المراجعة القانونية	37
أولاً: القانونية	38
ثانياً: الإستقلالية	38
ثالثاً: الموضوعية	39
الفرع الثاني: معايير المراجعة القانونية	40
أولاً: مفهوم معايير المراجعة	40
ثانياً: المعايير العامة للمراجعة	42
ثالثاً: آداب المراجعة وسلوكياتها	44

المطلب الثاني: جهات المراجعة ووسائلها العملية	45
الفرع الأول: جهات المراجعة القانونية	45
أولاً: لجنة المراجعة القانونية وتشكيلها	45
ثانياً: صلاحيات لجنة المراجعة	46
ثالثاً: اختصاص اللجنة المراجعة	46
رابعاً: مستلزمات المراجعة القانونية	47
الفرع الثاني: وسائل لجان المراجعة القانونية	49
أولاً: المهارات الواجب توافرها في لجنة المراجعة القانونية	49
ثانياً: مخاطر أعمال المراجعة	51
الفرع الثالث: أنواع المراجعة القانونية	53
أولاً: المراجعة من حيث نطاقها	53
ثانياً: المراجعة من حيث فترة تنفيذها	54
المطلب الثالث: الإجراءات العملية في المراجعة القانونية ..	57
الفرع الأول: خطة المراجعة القانونية ووسائل تعديلها	57
أولاً: خطة المراجعة القانونية	57
ثانياً: وسائل تعديل خطة المراجعة القانونية	64
الفرع الثاني: فروض المراجعة القانونية وإجراءات تنفيذها	67
أولاً: فروض المراجعة القانونية	67

69	ثانياً: فحص وتقويم المعلومات
	الفرع الثالث: دور المراجعة القانونية في فحص نظام
71	الرقابة الإدارية
72	أولاً: ماهية فحص نظام الرقابة الإدارية
	ثانياً: مدى كفاية أدلة المراجعة القانونية لتحقيق أهداف
73	الرقابة الادارية
75	ثالثاً: برامج المراجعة القانونية
76	المطلب الرابع: تقارير المراجعة القانونية ومهارات كتابتها ..
76	الفرع الأول: نتائج تقرير المراجعة
76	أولاً: نتائج تقرير المراجعة
77	ثانياً: معايير نتائج تقرير المراجعة
77	ثالثاً: رفع تقارير المراجعة
79	رابعاً: فروض نتائج المراجعة
	خامساً: حالات مسؤولية الإدارة عن نتائج المراجعة
80	القانونية
	الفرع الثاني: ماهية المخالفات المستخلصة من تقرير
81	المراجعة
82	أولاً: معنى المخالفات والأخطاء
	ثانياً: معنى المخالفات الجسيمة التي تتطوي على جرائم
83	ذات طابع جزائي
84	الفرع الثالث: مهارات كتابة تقرير المراجعة القانونية ...

أولاً: ماهية تقرير المراجعة القانونية	84
ثانياً: صيغ تقرير المراجعة القانونية	85
ثالثاً: أنواع تقارير المراجعة القانونية	85
رابعاً: الصفات الواجب توافرها بمن يكتب تقرير المراجعة القانونية	86
خامساً: فقرات تقرير المراجعة	87
سادساً: المهارات العملية في صياغة تقرير المراجعة القانونية	88
المبحث الثالث: أثر المراجعة القانونية في الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية والادارية	93
المطلب الأول: صور المخالفات في الجوانب المالية والادارية	94
الفرع الأول: الغش في المعاملات المالية والادارية	95
أولاً: معنى الغش	95
ثانياً: وسائل الغش	96
ثالثاً: تطبيقات الغش في القانون العراقي	98
الفرع الثاني: الاحتيال في المعاملات المالية والادارية....	104
أولاً: معنى الاحتيال	104
ثانياً: أركان جريمة الاحتيال	105
الفرع الثالث: تزوير المعاملات المالية والادارية	109

- أولاً: مفهوم جريمة تزوير المعاملات المالية والادارية... 109
- ثانياً: أركان جريمة تزوير المعاملات المالية والادارية... 109
- الفرع الرابع: الاختلاس في المعاملات المالية والادارية... 112
- أولاً: معنى الاختلاس 112
- ثانياً: وسائل الاختلاس وإمكانية إقترانها بوسائل الغش والاحتيال 113
- ثالثاً: تطبيقات جريمة الاختلاس في القانون العراقي.. 118
- الفرع الخامس: إفشاء الاسرار المتعلقة في المعاملات المالية والادارية 124
- أولاً: معنى افشاء الاسرار 124
- ثانياً: تطبيقات جريمة افشاء الاسرار في القانون العراقي 126
- الفرع السادس: عمليات غسيل الاموال وصلتها في المعاملات المالية والادارية 127
- أولاً: مفهوم غسيل الاموال 127
- ثانياً: أركان جريمة غسيل الاموال 128
- ثالثاً: المراحل التي تمر بها عمليات غسيل الاموال..... 131
- رابعاً: الظواهر العامة والخاصة الدالة على عمليات غسيل الاموال 132
- المطلب الثاني: الوسائل العملية للمخالفات المالية والإدارية وإجراءات اكتشافها 134

الصفحة
 109 ... رية
 109 ... الادارية
 112 ... الادارية
 112 ...
 113 ... ثل الغش
 118 ... راقبي
 124 ... معاملات
 124 ...
 126 ... لقانون
 127 ... ما في
 127 ...
 128 ...
 131 ...
 132 ... بات
 134 ... رية

الصفحة

الفرع الأول: أهم الوسائل العملية للمخالفات والغش والأحتيال في المجال المالي والإداري 135

أولاً: الاستعانة بالغير 135

ثانياً: الاستعانة بمستندات غير صحيحة أو كاذبة 135

ثالثاً: اتخاذ مظاهر ووقائع كاذبة 136

الفرع الثاني: استراتيجيات الكشف عن المخالفات في المعاملات المالية والادارية 142

أولاً: خطة الكشف عن المخالفات في المعاملات المالية والادارية 142

ثانياً: استخدام التقنيات الحديثة في ارتكاب المخالفات المالية والإدارية 144

الفرع الثالث: الاجراءات العملية لاكتشاف المخالفات والغش والاحتيال 145

أولاً: وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب الادارية 146

ثانياً: وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية 146

ثالثاً: وسائل الكشف عن المخالفات في المشتريات والمبيعات الحكومية 146

رابعاً: وسائل الكشف عن المخالفات في العقود والمناقصات الحكومية 147

خامساً: وسائل الكشف عن إهمال الممثلين القانونيين .. 148

الفرع الأول: أهم الوسائل العملية للمخالفات والفش والأحتيال في المجال المالي والإداري	135
أولاً: الاستعانة بالغير	135
ثانياً: الاستعانة بمستندات غير صحيحة أو كاذبة	135
ثالثاً: اتخاذ مظاهر ووقائع كاذبة	136
الفرع الثاني: ستراتيكية الكشف عن المخالفات في المعاملات المالية والادارية	142
أولاً: خطة الكشف عن المخالفات في المعاملات المالية والادارية	142
ثانياً: استخدام التقنيات الحديثة في ارتكاب المخالفات المالية والإدارية	144
الفرع الثالث: الاجراءات العملية لاكتشاف المخالفات والفش والاحتيال	145
أولاً: وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب الادارية	146
ثانياً: وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية	146
ثالثاً: وسائل الكشف عن المخالفات في المشتريات والمبيعات الحكومية	146
رابعاً: وسائل الكشف عن المخالفات في العقود والمناقصات الحكومية	147
خامساً: وسائل الكشف عن إهمال الممثلين القانونيين ..	148

المبحث الرابع: أدلة إثبات المخالفات القانونية المرافقة	
للمعاملات المالية والإدارية	149
المطلب الأول: ماهية أدلة إثبات المخالفات القانونية	150
الفرع الأول: مفهوم أدلة إثبات المخالفات القانونية	151
أولاً: معنى الإثبات في المراجعة القانونية	151
ثانياً: أهمية الإثبات في عملية المراجعة القانونية	152
الفرع الثاني: المبادئ الأساس في تقرير أدلة إثبات	
المخالفات القانونية	153
أولاً: مبدأ كفاية أدلة الإثبات وحرية الإثبات	153
ثانياً: مبدأ الارتباط	154
ثالثاً: مبدأ التأكد من أدلة الإثبات	154
رابعاً: تأكيد المبادئ المتعلقة بالرأي القانوني الذي تبديه	
لجنة المراجعة	154
المطلب الثاني: أنواع أدلة إثبات المخالفات القانونية	155
الفرع الأول: المستندات الرسمية	156
أولاً: ماهية المستندات الرسمية	156
ثانياً: أهمية المستندات	157
ثالثاً: أنواع المستندات المستخدمة في المراجعة	158
رابعاً: القيمة القانونية للمستندات الرسمية	159
الفرع الثاني: الإستفسار والإستيضاح	162

أولاً: الاستفسار والاستيضاح من الموظفين العاملين في الإدارة	163
ثانياً: الاستفسار والاستيضاح من الخبراء	164
ثالثاً: الاستفسار والاستيضاح من الجهة المعنية بالمخالفة	165
رابعاً: الآثار المترتبة على الاستفسار والاستيضاح	166
خامساً: إرشادات عامة عند إجراء الاستفسار	167
الفرع الثالث: التحليل والمقارنة واستتباط قرائن	168
أولاً: معنى التحليل والمقارنة	169
ثانياً: صور التحليل والمقارنة	170
ثالثاً: أثر التحليل والمقارنة في استتباط القرائن	171
الفرع الرابع: التفتيش القانوني	173
أولاً: ماهية التفتيش القانوني	174
ثانياً: أغراض التفتيش القانوني	175
ثالثاً: شروط إجراء التفتيش القانوني	176
المطلب الثالث: حدود مسؤولية لجنة المراجعة عن نتائج تقريرها	177
الفرع الأول: مسؤولية لجنة المراجعة	177
أولاً: ماهية مسؤولية لجنة المراجعة	177
ثانياً: مظاهر مسؤولية لجنة المراجعة	178

الفرع الثاني: حدود المسؤولية القانونية للجنة المراجعة	
القانونية	179
أولاً: ماهية حدود مسؤولية لجنة المراجعة	179
ثانياً: معايير حدود مسؤولية لجنة المراجعة	180
ثالثاً: وسائل تجنب مسؤولية لجنة المراجعة عن نتائج تقريرها	181
الخاتمة	187
الملاحق	193
الملحق رقم (1): طلب معلومات	193
الملحق رقم (2): استمارة الإفصاح عن المعلومات	195
الملحق رقم (3): استمارة مراجعة قانونية	197
الملحق رقم (4): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب الإدارية	199
الملحق رقم (5): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (الرواتب والأجور والمخصصات)	201
الملحق رقم (6): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (أجور الأعمال الإضافية)	207
الملحق رقم (7): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (إستقطاعات الموظفين)	209
الملحق رقم (8): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (برامج مراجعة الاستلام النقدي والسلف)	211

215	الملحق رقم (9): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (الخطة العامة لمراجعة للمشتريات)
219	الملحق رقم (10): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (خطة مراجعة المشتريات الداخلية (المحلية)
221	الملحق رقم (11): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (خطة مراجعة المشتريات الخارجية (الدولية)
225	الملحق رقم (12): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (عقود البيع والايجار الحكومي)
227	الملحق رقم (13): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (المبيعات الحكومية)
229	الملحق رقم (14): وسائل الكشف عن المخالفات في الجوانب المالية (ضوابط إستلام المواد والبضائع)
235	الملحق رقم (15): وسائل الكشف عن المخالفات في العقود والمناقصات الحكومية
249	الملحق رقم (16): وسائل الكشف عن إهمال الممثلين القانونيين
251	المراجع